بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد وفاة الملك فيصل الأوّل

م.م. حامد فرج عبد الحسين

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على المدة التاريخية التي مر بها العراق، والممتدة بين عامي 1933–1937، والتي شهدت احداثاً مصيرية خطيرة كان من ابرزها وفاة الملك فيصل الأوّل ، والتي احدثت اختلالاً في التوازن السياسي، وتفاقم التنافس السياسي بين المخضرمين، فضلا عن تناول الوزارات التي تشكلت في اثناء هذه المدة التاريخية وحالات عدم الاستقرار السياسي في عهدها. وقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق تاريخية مهمة من ملفات البلاط الملكي فضلا عن الكتب العربية والمعربة والرسائل والاطاريح وما كتب عن هذه المدة.

المقدمة

تُعد المدة الواقعة بين عامي 1933 – 1937 ، من أدق وأعقد المراحل التاريخية في العراق إذ شهد العراق فيها أحداثاً مصيرية، خطيرة، منها وفاة الملك فيصل الأوّل في بداية تلك المرحلة، التي أحدثت اختلالاً في التوازن السياسي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التنافس بين السياسيين المخضرمين الذين أراد كل واحد منهم الوصول إلى كرسي الحكم، تارة عن طريق الاستعانة بالبرلمان، وأُخرى عن طريق استخدام العشائر، وثالثة عن طريق استخدام الجيش. فلا غرو أن شهدت المرحلة أول إنقلاب عسكري في تاريخ العراق، والوطن العربي. وهذه جميعها قضايا حساسة تحتاج إلى عناية واسعة من لدن الباحثين الذين بوسعهم التوصل إلى العديد من الحقائق الجديدة.

ويتكون هذا البحث من محورين رئيسيين. الأوّل: اختلال التوازن السياسي بعد وفاة الملك فيصل الأوّل، وما أجمع عليه المؤرخون على شخصية الملك، والثاني: عدم الاستقرار الوزاري مستعرضاً الوزارات العراقية بدءاً من وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى في العشرين من آذار عام 1933 وانتهاءً بوزارة حكمت سليمان التي أُجبرت على تقديم استقالتها في 17 آب عام 1937.

اختلال التوازن السياسي بعد وفاة الملك فيصل (من 1933 – 1935)

اجمع المؤرخون على ان الملك فيصل الأوّل كان من الشخصيات القوية وان له من القابليات العظيمة ما يندر وجودها في غيره وهو بهاتين الميزتين اصبح المسيطر الوحيد على رجالات العراق وعلى شؤون الدولة بصورة مباشرة وغير مباشرة.[1]

تميزت السنوات التي اعقبت استقلال العراق بظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكان من ابرز مظاهر هذه الظاهرة التنافس الذي كان مستعراً بين الشخصيات السياسية البارزة حول مسألة تولي السلطة، وقد ترتب على هذا التنافس تغيرات وزارية مستمرة فكانت الوزارة تشكل وتستقبل في مدد لا تتجاوز الستة اشهر تقريباً.[2]

جاءت وفاة الملك فيصل الأوّل في الثامن من ايلول 1933، لتزيد الامور سوءاً وتعقيداً، فقد ترك رحيله فراغاً في حياة العراق السياسية في تلك المرحلة على الصعيدين الداخلي والخارجي[3]، ولم يكن خلفه الملك غازي قادراً على الحفاظ على التوازن الذي حققه والده فيصل، حيث لم يكن غازي ناضجاً وخبيراً بشؤون البلاد[4] وذلك لانه لا يمتلك تدريباً ولا تجربة تمكنانه من فهم عقلية الناس بحيث يستطيع ان يؤدي دور والده في التعامل بصورة خاصة مع رؤساء العشائر، وهذا انعكس بشكل واضح على ضعف سيطرة الحكومة على العشائر واضطراب الأوضاع السياسية في البلاد[5] ومما زاد الوضع تعقيداً اختفاء دور الأحزاب السياسية بزوال الانتداب البريطاني لان وجود تلك الأحزاب كان مرهوناً بتحقيق استقلال العراق، ولم تنشأ مكانها أحزاب جديدة تستوعب تطورات الوضع الجديد[6]، وبأنتهاء دور تلك الأحزاب انعدمت المعارضة في مجلس النواب، فاصبح امر تأليف الوزارة وسقوطها منوطاً بموافقة الملك، وليس عن طريق النضال الحزبي، وانما كانت تأتي بحكم عوامل وقتية وبتأثير اسباب معينة، فيتصدع كيانها، وسرعان ما يختل توازنها فتعجز عن تسيير دفة الحكم وتنسحب بين عشية وضحاها.[7]

ان هيمنة الوزارة على النظام السياسي كان حصيلة غياب منظمات سياسية فعالة كالأحزاب التي لو وجدت لكان باستطاعتها التعويض عنه او دعم الدور الضعيف الذي مارسته الإدارة التشريعية[8] إذ كان البرلمان كثيراً ما يمثل مشيئة الوزارة التي تأتي الى الحكم ويؤيد سياستها لان الانتخابات البرلمانية صارت تخضع لسيطرة الحكومة التي تتولى الحكم.[9] اعتادت كل وزارة تربعت على كراسي المسؤولية تقريباً ان تحل المجلس النيابي القائم لتأتي بمجلس جديد يؤيدها في سياستها وَيُيَسّره لها امرار لوائحها القانونية، وكانت الذريعة لهذا الحل، فقدان التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فمن مجموع ست وزارات حلت ثلاث وزارات مجالس نيابية.[10]

ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري

في العشرين من اذار عام 1933، الف رشيد عالي وزارته الأولى[11] والتي جمعت مؤيديه ومعارضي معاهدة 1930[12] وقد ضمت كلاً من حكمت سليمان وزيراً للداخلية وياسين الهاشمي للمالية ونوري السعيد للخارجية ورستم حيدر للأشغال والمواصلات ومحمد زكي للعدلية[13] حتى وصفت انها اقوى وزارة عراقية تألفت حتى ذلك الوقت. اذ كان فيها خمسة أعضاء من اصل ثمانية من حزب الإخاء.[14]

وسرعان ما قوبلت هذه الوزارة بالتعاون الاصيل، فسارعت الى نشر منهاج يثير الدهشة عن الإصلاحات التي تنوي القيام بها، ولكن مع كل ذلك فقد خسرت هذه الوزارة تأييد الوطنيين[15] بسبب الضعف الذي اظهرته إزاء المعاهدة،ولقد نشر اولئك الوطنيون، في شهر حزيران من تلك السنة بياناً استنكروا فيه موقف الحكومة.[16]

تعرضت وزارة رشيد عالي الكيلاني الى هجوم من أعضاء مجلس النواب الذين ذكّروا الاخائيين بوعودهم من اجل تعديل المعاهدة، وقد تولى ياسين الهاشمي الدفاع عن الوزارة وموقفها مشيراً الى ان معاهدة 1930، اصبحت عهداً دولياً واجب التنفيذ.

اعقب الهجوم انهيار ميثاق التآخي مع الحزب الوطني، اذ اصدر جعفر ابو التمن بياناً في (9 حزيران 1933) هاجم فيه الوزارة وحزب الإخاء الذي خرق أحكام وثيقة التآخي وخرج على اسسها، وعد تلك الوزارة مشابهة للوزارات السابقة في اعترافها بمشروعية المعاهدة. ودعا الشعب الى مقاومتها[17] وبدت الوزارة وكأنها على وشك السقوط لولا اشتداد تمرد الآثوريين في مطلع اب 1933[18] فقد حظي باهتمام كبير من لدن الشعب العراقي الذي عبر بمختلف فئاته عن وقوفه الى جانب الحكومة العراقية للقضاء عليه، اذ يعد هذا التمرد أبرز مشكلة واجهت وزارة رشيد عالي، حيث شكل انعكاساً للخلاف الذي نشأ بينهم وبين الحكومة العراقية، حول تنفيذ مشروع اسكانهم الذي كان من المقرر إنشاؤه في شمال العراق.[19]

واجهت وزارة رشيد عالي، التمرد بحزم عندما بادر الجيش بقيادة الفريق بكر صدقي، امر حامية الموصل، بأنزال ضربة قاضية بالآثوريين المتمردين في وقت كان الملك فيصل الأوّل غائباً عن العراق في زيارة رسمية الى أوربا.[20]

كان رشيد عالي الكيلاني على رأس الوزارة عند وفاة الملك فيصل، فقدم استقالته في (9 أيلول 1933) طبقاً للتقاليد الدستورية، فعهد اليه الملك غازي باعادة تأليفها، فشكل الكيلاني وزارته الثانية في اليوم نفسه، وضمت أعضاء الوزارة السابقة.[21]

استطاع رشيد عالي ان يستفيد من الالتحام الوطني الذي حصل بين ابناء الشعب وعودة الامور الى حالتها الاعتيادية بعد الهجمات الصحفية والتظاهرات الشعبية التي وقعت في شهر اب، ولكن مهما كانت نوعية الالتزامات السابقة التي التزم بها رشيد عالي فأنه لم يستطع ان يفعل شيئاً،

أكثر من ان يعيد التاكيد بأنه سوف يقتفي سياسة فيصل التي كانت تتمثل في المعاهدة وفي الصداقة مع بريطانيا.[22]

وفيما نال هذا التصريح استحسان "F.Humphrys" السفير البريطاني، تعرض رشيد عالي الى انتقادات شديدة خاصة من قبل الحزب الوطني.[23] فقد احتج زعيم الحزب الوطني جعفر ابو التمن على هذا التصريح، واعلن في (11 ايلول 1933) بياناً استنكر فيه سياسة الوزارة الكيلانية في هذا الصدد، واعلن جعفر ابو التمن رئيس الحزب بصورة منفردة اعتزاله العمل السياسي وذلك في بيان مقتضب نشره في الأوّل من تشرين الثاني 1933.[24] احتجاجاً على اسلوب المساومة الذي مارسه بعض أعضاء اللجنة الإدارية للحزب.[25]

قرر رئيس الوزراء ان يعزز مركزه بالدعوة الى إجراء انتخابات جديدة وتأليف مجلس نواب جديد، يكون أكثر انقياداً للوزارة غير ان الملك غازي وبنصيحة من علي جودت الأيوبي، رئيس الديوان الملكي، رفض الموافقة على حل مجلس النواب.[26] وذلك لان الاخير كان مستاءً من الاخائيين لانهم لم يشركوه في وزارتهم عام 1933.[27] ونتيجة لذلك قدم وزير الداخلية حكمت سليمان، ووزير العدلية محمد زكي استقالتيهما احتجاجاً على عدم الموافقة على حل المجلس، ولكي يحافظ رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني على تماسك الحزب قدم استقالة وزارته في 28 تشرين الأوّل 1933.[28]

رأى الملك غازي ان ليس من مصلحته ولا من مصلحة البلاد، ان يتخلى عن الاخائيين بعد ان سار معهم في سياسة قمع التمرد الآثوري، فطلب الى ياسين الهاشمي ان يؤلف حكومة على ان لا يتعرض الى المجلس النيابي بالحل. رفض ياسين الهاشمي شرط الملك غازي، واضطر غازي الى البحث عن رئيس محايد.[29]

مرحلة الاضطراب السياسي

شهد العراق في المدة الواقعة بين استقالة وزارة الكيلاني الثانية في 28 تشرين الاول 1933 ، وتأليف ياسين الهاشمي لوزارته الثانية في 17 اذار 1935 العديد من حالات التمرد العشائرية والتي اصبحت احدى ظواهر الحياة السياسية في العراق.

بعد استقالة الوزارة الكيلانية الثانية الف جميل المدفعي بأمر من الملك غازي وزارته الأولى في 9 تشرين الثاني 1933.[30] ولما لم يكن المدفعي من المنتمين للأحزاب السياسية القائمة آنذاك فأعتمد في تأييد وزارته على كتلة نيابية تمثل الأغلبية في المجلس.

وفي عهد وزارة المدفعي حدث الاضراب ضد شركة التنوير (الكهرباء) في يوم (5 كانون الأوّل 1933)[31] اذ عايش وزراء المدفعي المقاطعة التي امتدت مدة شهر في بغداد. تلك

المقاطعة التي نظمها اصحاب المقاهي، والمنتفعون من اليهود، وبالعمل الموجه المباشر الذي شارك فيه الساسة.[32]

لقد كان ملك العراق غازي مطمئناً لسياسة المدفعي لأنه من العناصر المحسوبة على البلاط، الا ان حكومته الأولى كانت تفتقر الى الانسجام الوزاري بين أعضائها[33] بسبب الحالة السياسية غير المستقرة آنذاك، فقد كان في الوزارة قطبان يتنافسان على النفوذ فيها، هما نوري السعيد وزير الخارجية، ومحمد رستم حيدر– وزير المواصلات والأشغال[34]، كما كان عدم الانسجام بسبب مشروع الغراف، عندما فوجئ وزير المالية بإعلان نشرته الصحف المحلية عن مناقصة لمشروع سد الغراف (سدة الكوت)، اعلنه وزير الاقتصاد والمواصلات رستم حيدر، دون ان يتأكد من وجود الاعتمادات اللازمة في ميزانية الدولة، ودون ان يأخذ موافقة ووزير المالية– نصرت الفارسي– على ذلك بصفة كونه الوزير المسؤول عن خزينة الدولة.[35]

عارض نصرت الفارسي بشدة إجراءات الوزارة التي وضعت مشروع الغراف في المناقصة الدولية، وطالب بضرورة ان يوضح، رستم حيدر– وزير الاقتصاد تفاصيل هذا الموضوع، وما يتطلبه من تخصيصات مالية، ولم يكتف الفارسي بذلك فقد اكد على نقطة جوهرية، الا وهي ان الاهتمام بالجيش وتسليحه اهم بكثير من مشروع الغراف، وقد ايده في هذا الطرح ناجي شوكت، وكذلك ايده نوري السعيد– وزير الخارجية في حين وقف كل من صالح جعفر– وزير المعارف وبقية الوزراء الى جانب رستم حيدر، في قضية مشروع الغراف[36] مما ادى الى حدوث انشقاق خطير داخل الوزارة.[37] ، فاضطر رئيس الوزراء الى تقديم استقالة وزارته في (13 شباط 1934).[38]

بناءً على طلب الملك غازي ألف جميل المدفعي وزارته الثانية في (21 شباط 1934).[39]

تألفت وزارة المدفعي الثانية وليس فيها نوري السعيد، ومحمد رستم حيدر، ونصرت الفارسي الذي كان وزير المالية، وذلك بنصيحة من السيد ناجي السويدي، الذي اشار عليه بترك الاثنين.[40] فقرر جميل المدفعي ان لا يبقي في وزارته الجديدة الذين سببوا سقوط وزارته الأولى.[41]

كان تمسك ملك العراق غازي بالمدفعي، واسناد الحكم إليه ثانية، اثار نقمة المعارضة المتمثلة في نوري السعيد، واصحابه والسفارة البريطانية والاخائيين وعلى رأسهم ياسين الهاشمي، خصوصاً بعد ان ظهرت تركيبة حكومة المدفعي من وزراء سابقين، لم تكن لهم شخصيات متميزة.[42] كما لم يكن لهم ذلك الوزن السياسي الذي كان يتمتع به غيرهم، ممن بقي خارج السلطة، بأستثناء ناجي السويدي– وزير المالية، الذي اعتبر العقل المدبر للوزارة.[43] ولهذا كان الحكم العام منذ البداية بانها حكومة ضعيفة مصيرها الفشل، وانها ستلجأ الى اتباع الروتين في

مواجهة الامور، وانها ستستقيل بمجرد ان تظهر المعارضة الجدية في البرلمان، كما كان هناك تصور مسبق بانها لن تستطيع السيطرة على الامور طالما بقي ياسين الهاشمي ونوري السعيد خارج السلطة، على اعتبار انهما يمثلان مراكز القوة في الحياة السياسية، وكان الممثلون الانكليز مؤيدين لهذا التصور.[44]

اتبعت حكومة المدفعي الثانية في تعيين الموظفين الإداريين وترفيعهم مقاييس قامت على الاعتبارات السياسية والعواطف الشخصية "المذهبية" أكثر مما استندت الى التدقيق في مقدرة هؤلاء الموظفين وكفايتهم، لذلك اصيبت البلاد بمجموعة من الموظفين في الإدارة، لم ينجحوا، ولم يستطيعوا ان يقدموا أعمالاً في اشغالهم هذه المراكز.[45]

ازدادت قوة المعارضة في حكومة المدفعي الثانية بعد ان اعتمدت في عملها على الروتين، واصبحت المحسوبيات والوساطات من ابرز سمات عهدها، وسبب تبدلها المستمر لموظفي الدولة تدهوراً ملحوظاً في الإدارة والسيطرة الحكومية.[46]

ساءت الإدارة في العراق كثيراً، وكثرت شكاوي الناس وتذمراتهم من بعض رؤساء الوحدات الإدارية، واستشرى الفساد والرشوة[47]، وصار الأعيان والنواب ينتقدون في مجلسيهما علناً الأعمال التي كانت ترتكب في بعض الالوية والاقضية، وقد انتبه مستشار وزارة الداخلية، كينهان كورنواليس، الى الخطر الذي يهدد سمعة الحكومة من جراء الفساد الذي استشرى في بعض الالوية، فأقترح فصل عدد من المتصرفين والقائم مقامين، ومديري النواحي، اذا اريد تجنب الكارثة، ولكن عدم وجود وزير مستقل لوزارة الداخلية[48]، يدقق في الامور، ويفحص التقارير، حال دون الاخذ بهذا الاقتراح، فأضطر المستشار ان يفاتح الملك في هذا الموضوع قبل ان تفاجأ البلاد بالكارثة التي حلت بها بعد بضعة اشهر[49]، واقنعه بالطلب الى رئيس وزرائه لتقديم استقالته.[50]

وبناءً على رغبة الملك قدم جميل المدفعي استقالة وزارته في 25 آب 1934[51] وليس من الممكن تجاهل دور علي جودت الأيوبي – رئيس الديوان الملكي، الذي كان يطمح إلى تأليف حكومة، فقد اخذ يعمل بكل الوسائل في سبيل الوصول الى ذلك الهدف، ونجح في هذه المدة بعد ان ابعد جميلاً رفيق نضاله عن دست الحكم[52]، وذلك من خلال اتفاقه مع مستشار وزارة الداخلية– كينهان كورنواليس، على ان يبين للملك غازي، بأن جميلاً لم يوفق في وزارته، وان الامور لم تسر على ما يرام، وقد نفذ كونواليسن الاتفاق بحذافيره، لانه لا يرتاح لجميل في العمل ولا في الاتجاه السياسي، فوجد في ذلك بغيته.[53]

جاءت مظاهر المعارضة العشائرية في الفرات الاوسط في الوقت الذي شكلت فيه وزارة علي جودت الأيوبي (27 آب 1934– 23 شباط 1935)[54] لانه لم يكن مرغوباً به من قبل

العشائر، ومما زاد في الامر سوءاً ما اظهر ايام وزارته من المحسوبيات بتوظيف غير الاكفاء واستعمال القوة في غير محلها، واناطة المسؤوليات الكبيرة الى اناس لا قابلية لهم ولا كفاءة.

واذا بممثلي الشعب في مجلس الأمة يحاسبون الوزارة على أعمالها.[55] قرر الأيوبي حل البرلمان من اجل ابعاد معارضيه من حزب الإخاء الوطني وانصارهم من رؤساء العشائر عن البرلمان الجديد[56]، حيث صدرت الإرادة الملكية، ذات العدد 353 في 4 ايلول 1934، والتي تقضي بحل مجلس النواب، في الوقت الذي كان الأيوبي معارضاً للوزارة الكيلانية الثانية التي طالبت بحل المجلس.[57]

وقد علق نائب البصرة محمد زكي على إقدام وزارة الأيوبي على حل المجلس، في حسن انهم كانوا معارضين أشد المعارضة حين طلبت وزارة الكيلاني الثانية حل المجلس، فارجوا ان يكون حله اقتناعاً بصحة نظرية الوزارة الكيلانية وان لا يقال انهم احلوا لأنفسهم ما حرموه على غيرهم. [58]

جرى انتخاب النواب في العاصمة وفي سائر الألوية في صباح يوم الخميس 6/كانون الأوّل/1934 وجرى انتخاب نواب لواء بغداد في صالون الأمانة[59]. والتي امتازت بالتدخل الحكومي[60] بنتائج انتخابات المجلس النيابي، والذي بلغ حد الاستهانة حتى بالشكليات التي ترافق تنظيم قوائم النواب[61]، فأبعدت تدخلاتها بعض رؤساء العشائر من أعضاء حزب الإخاء الوطني، أمثال عبد الواحد الحاج سكر، فأندفع اولئك الرؤساء لينظموا الى صفوف المعارضة في العاصمة.[62]

ونتيجة لموقف الوزارة المعادي لحزب الإخاء ومقاومتها له، اخذ رشيد عالي وحكمت سليمان يسعيان بكل الوسائل الممكنة للإطاحة بوزارة الأيوبي فوجدا غايتهم في رؤساء العشائر الممتعضين من جراء ابعادهم عن المجلس النيابي[63]، حيث بدأت سلسلة اجتماعات بين أقطاب الحزب ورؤساء العشائر تعقد في دار رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان، وقد اصطلح على تلك الاجتماعات تسمية ((مؤتمرات الصليخ))، حيث كان سكن حكمت والكيلاني[64]، وانضم اليه بعدئذ ياسين الهاشمي..، يؤيدهم ويدعمهم بعض رجال الدين في النجف، وقد اتفق الجميع على ميثاق يتضمن اسقاط وزارة علي جودت الأيوبي وتأليف وزارة يرتضيها "الشعب"، وحل المجلس الذي تالف بصورة غير مشروعة.

تطورت المعارضة الى العصيان المسلح في الفرات الأوسط بوجه الوزارة الأيوبية[65] حيث أعلن التمرد في منطقة الديوانية، وعندما عزمت الحكومة على قمع تلك التمردات بالقوة، قاطع احد عشر عيناً من مجموع عشرين، اجتماعات مجلس الأعيان احتجاجاً على قرار الحكومة[66]، وقد

تطورت معارضة الأعيان للوزارة الى توقيف أعمالها وعدم تشريع قوانينها فشل بذلك يدها عن كل عمل.[67]

وتحت ضغط هذه الأحدث اضطر علي جودت الأيوبي الى تقديم استقالة وزارته في 23 شباط 1935.[68]

حاول علي جودت الأيوبي وجميل المدفعي تحطيم حزب الإخاء عن طريق سحب ياسين الهاشمي منه وأحداث الشقاق بين رجاله، إذ طلب من الملك غازي، ان يؤلف ياسين الهاشمي الوزارة على ان يكونا من أعضائها، مع استبعاد رشيد عالي، الا ان ياسين الهاشمي أدرك خطورة هذه الفكرة فاعتذر عن تأليف الوزارة، فشكل جميل المدفعي الوزارة الجديدة في (4 اذار 1935)[69]، في جو زاد حرجه أكثر من زمن الوزارة السابقة، ولم تكد تتم الترتيبات المتعلقة بالمراسيم وغيرها حتى وردت الأنباء بأن حركة قوية في الفرات في دور التكوين والظهور[70] اذ جدد رشيد عالي وحكمت سليمان دعوتهما لرؤساء القبائل وتحريضهم ضد الوزارة، وكان من نتائج ذلك اتساع نطاق حركة الحاج عبد الواحد الحاج سكر، وقيام اضطرابات في مناطق أُخرى من الديوانية.[71]

إزاء هذه التطورات اجتمع مجلس الوزراء لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها، ودعي مستشار وزارة الداخلية السر كينهان كورنواليس، ورئيس الديوان الملكي– رستم حيدر، ورئيس أركان الجيش الفريق طه الهاشمي، للاشتراك في الموضوع، رأى مستشار وزارة الداخلية ضرورة إسراع الحكومة بضرب القبائل، مدعياً ان تخاذلها أمام الثوار سيكون له أسوأ النتائج على مستقبل البلاد[72]، ولكن رئيس أركان الجيش الفريق طه الهاشمي، كان يميل لعدم استخدام القوة ضد العشائر، وذلك من خلال التأكيد على صعوبة القضاء على الحركة[73] مستنداً الى رأي قائد الفرقة الأولى. الفريق عبد اللطيف نوري، المسؤول عن القطعات المحتشدة.[74]

كان توتر الحالة في منطقة الفرات الأوسط موضوع مداولة طويلة في مجلس الوزراء قرر بعدها إيفاد وزير الداخلية عبد العزيز القصاب الى الديوانية لإقناع المتمردين، ورفع تقرير الى مجلس الوزراء، واقتراح ما يمكن عمله للسيطرة على هذا التمرد.[75]

أوفدت الحكومة وزير داخليتها الى القبائل الثائرة، وعندما عاد دعا الى مقابلته كلٌّ من ياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني، وحكمت سليمان، وبعد ان اجتمع بهم في ديوانه الرسمي سألهم آرائهم في الحالة الراهنة، وفي التدابير الواجب اتخاذها لإرجاع القبائل الى الخلود، فأوصى ياسين الهاشمي بضرورة التروي في الإجراءات المنوي اتخاذها والتشبث بكل الطرق الممكنة لحقن الدماء.[76]

وفي الوقت نفسه اجتمع مجلس الوزراء يوم (12 اذار) وقرر ضرب القبائل المتمردة، وأرسل القرار الى الديوان الملكي ليقترن بمصادقة الملك لكن التصديق لم يتم بسبب تدخل علماء الدين، اذ بعثوا بمجموعة من البرقيات الى الملك غازي، طالبوا فيها إيقاف الحركات وحل مشاكل العشائر بالإصلاح، كما طالب بعض المحامين بتدارك الأمر، وحقن الدماء، وعدم وجود اي مسوغ لاستعمال القوة، كما استنكرت الصحافة قرار الحكومة[77] لذلك قرر ملك العراق غازي ان تحل المشكلة دون قتال، ورغب ان يعاد النظر في قرار الحكومة، فاعتبر المدفعي مبادرة غازي هذه إحراجاً لموقف حكومته[78] تطور الموقف السياسي في أثناء مدة العيد فقدم جميل المدفعي استقالة وزارته الى جلالة الملك فقبلها[79] وهي بذلك تعد اقصر الوزارات عمراً.

تسلم ياسين الهاشمي زمام الحكم بتأييد من الشعب ومؤازرة الجيش الذي كان اخوه طه الهاشمي على راسه.[80]، ففي 17 اذار 1935 كلف الملك غازي ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة تاركاً له مطلق الحرية في اختيار أعضاء وزارته.[81]

اجرى ياسين الهاشمي اتصالات مع جماعة الاخائيين الا انه اصطدم برغبة كل من رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان اذ اراد كل منهما وزارة الداخلية[82]، ولكن الهاشمي اسند منصب وزارة الداخلية الى رشيد عالي الكيلاني، بينما ترك منصب وزارة المالية لحكمت سليمان، الذي رفضها، وأصبح بعد ذلك الوقت معارضاً للهاشمي[83]، كما اسند ياسين الهاشمي الى نوري السعيد، وزارة الخارجية في حين عهد منصب وزير الدفاع الى صديقه وسنده جعفر العسكري، وكان اجتماع ياسين الهاشمي ونوري السعيد في وزارة واحدة، كان يؤلف وضعاً مثالياً في العراق بالنسبة الى بريطانيا، كما ان إثارة بالنسبة للداخل لم تكن قليلة، خصوصاً في مرحلة ساد فيها الاضطراب وتفاقمت مخاطره.[84]

حفز الاستقرار السياسي الذي حققه ياسين الهاشمي وهو على رأس الحكم لمدة استغرقت طوال عامين، خصومه السياسيين على العمل ضده.[85]

تدخل الجيش في السياسة

استمرت الثورات في عهد الوزارة الهاشمية الثانية بسبب فشل كتلة جميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي، التي لجات الى نفس سلاح حزب الإخاء الوطني، وهو تحريض العشائر[86]، ومن أجل تهدئة الحال في القبائل الثائرة اتبعت وزارة الهاشمي أساليب عدة منها إيفاد كل من نوري السعيد – وزير الخارجية ، و رشيد عالي الكيلاني – وزير الداخلية، الى الديوانية، دعوا رؤساء القبائل الثائرة الى الهدوء، الا ان جهودهم فشلت بسبب اصرار بعض الشيوخ على استقالة الوزارة[87] فقد ثار الشيخ خوام العبد عباس، في الرميثة، وأعلن العصيان الكامل[88]، وأمام ذلك التحدي الذي تخاذل الأيوبي والمدفعي أمامه، ولغرض ابقاء هيبة الحكومة، اصدر ياسين الهاشمي

أوامره بتولي الفريق بكر صدقي القيادة فسير الجيش في (9 ايار 1935)، وأعلنت الأحكام العرفية، واستطاع الجيش بعد معارك دامية القاء القبض على الذين شقوا عصا الطاعة، واعيد الأمن لنصابه[89]، واعقبتها ثورة سوق الشيوخ في لواء الناصرية التي امتدت الى القبائل المحيطة بالناصرية حتى موطن بني ركاب* [90]، وفي اواسط عام 1936 قامت حركة تمرد أُخرى فاقت كل مثيلاتها منذ تشكيل الحكومة العراقية، حتى يومنا هذا، فقد اشترك فيه معظم عشائر الديوانية والدغارة والرميثة والسماوة والمنتفك، فانيطت قيادة الجيش الى الفريق بكر صدقي الذي قضى على هذه الثورة الشاملة في ايام معدودات، فذاع اسمه كشيوع اسم رومل في شمال افريقيا في الحرب العالمية الثانية.[91]

وهكذا برز دور الجيش كوسيلة ضغط بيد السياسيين لتنفيذ مآربهم بدلاً من استخدام العشائر كوسيلة لتحقيق أغراضهم الخاصة، وكان بعض أطراف المعارضة وعلى رأسهم حكمت سليمان، أرادوا اللجوء الى الاستمرار في إثارة القبائل ضد السلطة المركزية لكن ياسين الهاشمي استطاع اخماد هذه الحركة، وافشل حكمت سليمان في محاولته لاستخدام العشائر كوسيلة لإسقاط الوزارة الهاشمية.[92]

لم يكن بين جميع رجال الدولة من كان يشعر بنفاد صبره، نتيجة ابعاده عن الحكم مثل حكمت سليمان، فقد اخذ هذا الرجل الذي اشتهر بقابليته الفاخرة على تكتيل مختلف القوى المعادية لياسين الهاشمي[93]، اذ وحد جهوده مع جماعة الأهالي، حيث جمع موقفهما من ياسين الهاشمي ، وزعمهما بأن يحكم البلاد حكماً دكتاتورياً[94]، فأنظم الى جماعة الأهالي، وعمل في بداية عام 1935، على تشكيل جبهة مناوئة لحكومة ياسين الهاشمي، وقد اعتبر ذلك في حينه من الأحدث المهمة نظراً لتسخير إمكانيات هذه الجماعة لمناهضة الحكومة المذكورة، كما لعب دوراً مميزاً في ايجاد التقارب بين جماعة الأهالي، وبين الكتلة العسكرية التي يتزعمها بكر صدقي، اذ كان حكمت معروفاً بكونه "رجل فتنة ومقدرة".[95]، واستطاع بنشاطه ان يتزعم الجناح اليميني في الجماعة الذي أصبح الموجه الرئيس لها[96]، فقد أدى دوراً مهماً في تنسيق المعارضة وتوجيهها ضد حكومة الهاشمي، فقاد حملة المعارضة وتنظيم الاجتماعات والاحتجاجات على الوزارة الهاشمية.[97]

حاول الهاشمي تحجيم دور الملك وتقليل تأثيره في الحياة السياسية ففرض رقابة على البلاط، وقد ساعده في ذلك تهور الملك غازي، وبعض التصرفات السيئة لافراد العائلة المالكة. وقد بلغ تدهور العلاقة بين الملك والهاشمي ذروته وعندما هربت شقيقة الملك، الأميرة عزة مع خادمها الايطالي وزواجها منه.[98]

اغتنم المعارضون تردي العلاقة بين الملك ورئيس الوزراء، فأشاعوا بان الهاشمي يتآمر على العرش، ويطمح الى قلب نظام الحكم في العراق وجعله جمهورياً[99]، فأخذوا يوغرون الحقد في

صدره، ويصورن ياسين "شبحاً يهدد العرش" و "يحطم التاج"، ويفسرون أعماله وخطواته تفسيرات تثير الشك والخوف عند الملك[100]، وقد انتهزوا ما جاء في خطاب رئيس الوزراء في محافظة البصرة في ايلول 1936، الذي أشار فيه انه ينوي البقاء في الحكم لمدة عشر سنين أُخرى، بمثابة محاولة لتحويل نظام الحكم الى نظام دكتاتوري[101]، فقالوا للملك ان ياسين الهاشمي يمهد لبقائه في الحكم عشر سنوات، وصدق الملك غازي هذه الأقوال وتلك الوشايات واخذ يعرقل أعمال الوزارة، ويشجع المعارضين على كفاحها ويتصل سراً بكبار العسكريين أمثال بكر صدقي.[102]

ويبدو لي ان هذه التهمة التي اتهم بها رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، هي تهمة كيدية لأن الهاشمي من انصار النظام الملكي، والملك فيصلاً الأوّل هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هناك قواسم مشتركة بين الملك ورئيس وزرائه ياسين الهاشمي. فكلاهما يحمل الروح الوطنية من خلال معاداتهما لبريطانيا، فضلا عن ان الملك غازي أراد في يوم من الأيام الاقتران بالبنت الصغرى لياسين الهاشمي لولا تدخل نوري السعيد وجعفر العسكري في إفشال هذا الاقتران لأسباب سياسية.

وفي 29 تموز 1936 سافر رئيس أركان الجيش طه الهاشمي الى انكلترا لشراء سلاح، وحضور المناورات، واسند وكالة رئاسة الأركان العامة الى الفريق بكر صدقي، وامره بإجراء المناورات الكبرى التي اعتاد الجيش ان يجريها في تشرين الأوّل من كل عام.[103]

قام حكمت سليمان الطامح في الحكم، وزعيم الجناح اليميني في جماعة الأهالي* بالتعاون مع الفريق بكر صدقي بإسقاط حكومة ياسين الهاشمي الثانية[104] في التاسع والعشرين من تشرين الأوّل 1936، وكان أول انقلاب من نوعه في تاريخ العراق والوطن العربي[105] ففي الساعة الثامنة والنصف من ذلك اليوم ألقت ثلاث طائرات من القوة الجوية العراقية المناشير على أهالي بغداد[106]، وفي هذه الأثناء كان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي في دار العين جميل المدفعي، بعد خروجه من دار رؤوف الجادرجي، وبينما هما يتجاذبان اطراف الحديث، جاء احد الموظفين بنسخة من المنشور، فما كاد ينتهي من قراءته، حتى استقل سيارته وجاء الى قصر الزهور بعد ان عرج على مجلس الوزراء، واجتمع ببعض زملائه[107]، وعلى اثر تلك الأحدث انعقد في القصر الملكي اجتماع حضره الملك والسفير البريطاني، ورئيس الوزراء ياسين الهاشمي ونوري السعيد[108] وفي الاجتماع أعلن الهاشمي رفضه الاستقالة من الوزارة، واقترح مقاومة الحركة، واكد إلى الملك بأن الثقة إذا كانت لا تزال موجودة فالوزارة مستعدة لاتخاذ التدابير لقمع الانقلاب الا ان الملك لم يجب وبقي ساكتاً.[109]

ادرك الهاشمي بثاقب بصره ان البلاد مقبلة على حرب اهلية وبدافع من حبه العميق لبلاده، وتجنباً لسفك الدماء، قرر ان يقدم استقالته الى الملك. وتناول القلم وكتب بأعصاب هادئة وعقل متزن استقالته التاريخية الرصينة[110] اما وزير الدفاع جعفر العسكري فقرر الخروج لمقابلة

القطعات الزاحفة على بغداد. ولكن بكر صدقي ارسل اليه من يقتله قبل وصوله الى مقر القوات خارج بغداد.[111]

كان بكر صدقي مصمماً على قتل وزير الدفاع جعفر العسكري وذلك لما يمتلكه العسكري من مكانة وتأثير على الضباط. وخوف صدقي من أن الجيش اذا اطلع على حقيقة الأمر فأنه سينقلب عليه، فضلا عن حصوله على أربع رسائل ارسلها العسكري موجهة الى قوات الجيش وعلى رأسهم قائد الفرقة الأولى الفريق عبد اللطيف نوري. كل هذه الأمور أدت الى إقدام بكر صدقي على قتل جعفر العسكري قبل وصوله الى مقر القطعات.

وعلى أثر قبول استقالة الهاشمي، الف حكمت سيلمان وزارته[112]، التي كانت مهيئة اسماء اعضائها[113] وبعد حفلة استبزار الوزارة، ووصول الفريق بكر صدقي الى بغداد. اختلى بزميله الرئيس الجديد[114] فتشاور الاثنان وقررا ان يتخلصا من اقطاب الوزارة الهاشمية (ياسين، ورشيد، ونوري)، باغتيالهم سراً كما فعلوا بزميلهم جعفر، واعدوا العدة لذلك.[115]

وقد انتشر خبر محاولة قتل هؤلاء الثلاثة بأسرع من البرق حتى وصل اسماع السفارة البريطانية[116]، فسارع السفير بإرسال رسالة بيد مستشار وزير الداخلية (أدموندس)، الى رئيس الوزراء حكمت سليمان طلب فيها الحفاظ على حياة الوزراء فامتثل حكمت سليمان لهذا الطلب، وفي الوقت نفسه طلب الملك غازي من الوزراء الثلاث، بناءً على رغبة رئيس الوزراء حكمت سليمان بالابتعاد عن العراق.[117]

انصاع رجال العراق الأبرار إلى أوامر الملك. فسافر الهاشمي والكيلاني عصر يوم الجمعة (30 تشرين الأوّل) بسيارات أعدتها الحكومة لهما، وحرستها بسيارات مسلحة ووجهتهم البلاد السورية، وسافر نوري السعيد صباح السبت (31 تشرين الأوّل) الى القاهرة على متن طائرة بريطانية تصحبه أسرته بكاملها[118]، كما قررت وزارة حكمت سليمان ان تنفي كل شخص له علاقة بأعضاء الوزارة السابقة، فأوعزت الى السيد علي ممتاز مدير الواردات العام "صهر الهاشمي"، والسيد محسن العسكري– مدير الري العام "شقيق جعفر العسكري"، وصادق البصام – وزير المعارف، ورؤوف البحراني– وزير المالية في الوزارة الهاشمية، بترك العراق حالاً– فامتثل هؤلاء للأمر الواقع وتركوا البلاد حفظاً لارواحهم.[119]

وبعد يومين فقط صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب، والشروع بانتخابات مجلس جديد، وصدرت الإرادة الملكية لعقد اجتماعه الأوّل في 27 شباط 1937، وهو المجلس الذي سمي بمجلس حكمت سليمان.[120]

بقيت الوزارة السليمانية شقيه في الميدان السياسي ذلك لان الانتخابات التي أمرت بإجرائها في تشرين الثاني 1936، قد أتت بمجلس نواب، استبعد منه كشرط لازم استجابة لرغبات بكر

صدقي، القسم الأعظم من النواب السابقين، وجميع الإصلاحيين ما عدا اثني عشر شخصاً منهم.[121]

لم يكن اغلب نواب المجلس الجديد راضين عن الأوضاع السيئة التي جاء بها انقلاب بكر صدقي، ولاسيما ان الأخير اراد ان يضمن وزارة ومجلس نواب[122] فقد احتج مولود مخلص بشدة على تصرفات بكر الذي منع زوجة جعفر العسكري القتيل واطفالها الذين عادوا الى العراق قادمين اليه من مصر، حيث امر بإعادتهم من مطار بغداد الى القاهرة، كما منع السماح بنقل رفاة ياسين الهاشمي الذي توفي في سوريا بنقله الى العراق.[123]

قدم احد عشر نائباً بينهم عارف عانة وروفائيل بطي "قدموا تقريراً للحكومة " يطلبون فيه اقامة تمثال لبكر صدقي،في اشهر ساحات المدينة تذكاراً لإنقاذه البلاد. والظاهر ان هذا التقرير استفز كبار الضباط وعلى رأسهم عبد اللطيف نوري– وزير الدفاع، مما حدا ببكر ان يذكر في الجرائد انه لا يريد ذلك فطلب رئيس الوزراء من أصحاب التقرير ان يسحبوه، فسحبوه.[124]

كان الخلاف يزداد يوماً بعد يوم بين رئيس الوزراء، ورئيس أركان الجيش، ولكن كلاً منهما يتجنب الصدام بالآخر[125]، كما برزت الخلافات بين جماعة الأهالي من جهة، وبين رئيس الوزراء، ورئيس أركان الجيش من جهة أُخرى. بسبب قضية الانتخابات، وتدخل الحكومة في توزيع المقاعد النيابية، وأسلوب القضاء على ثورات العشائر لمعارضتهم التوزيع الجديد للأراضي[126]، ولقد ادى هذا الاحتكاك وما رافقه من المخاوف التي انتابت أقلية من الوزراء، وتنكرها لسياسة القسوة التي انتهجتها الحكومة في السماوة[127]. الى تقديم كل من جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي وصالح جبر ويوسف عز الدين، قدموا استقالتهم في 19 حزيران 1937، للتخلص من مسؤولية الحكم.[128]

شعر الملك غازي بورطته وخطئه، حين سلبه بكر صدقي، كل السلطة وأصبح الآمر الناهي في العراق، والأدهى من ذلك انه كشف عن وجهه الشعوبي منذ اليوم الأوّل لانقلابه. فقد عادى العرب والعروبة وابعد العرب عن المراكز القيادية للجيش.[129]

تفشت في الجيش روح الغطرسة والتفرد، واصبح يملي رغباته على الدولة في جميع مرافقها، حتى ان بعض المتهوسين من الضباط كانوا يهينون الناس في وسط الشارع، والأدهى من ذلك ان حاول بعضهم ان يقوم بأعمال قطاع الطريق ويسلب المارة في طريق معسكر الرشيد[130] وفضلاً عن ذلك فقد ضج الناس في العراق وفي خارجه من سياسة البطش وهتك الاعراض وحوادث الاغتيال الذي نفذها بكر صدقي نفسه والذي جعل من حكومة حكمت سليمان اله بيده عاطلة عن القيام بأي عمل مفيد للبلاد[131] فقد كان مسؤولاً عن قتل ضياء يونس(132) ومحاولة قتل مولود مخلص.[133]

ازدادت حدة الخلافات والفجوة بين كتلة بكر صدقي، والكتلة القومية نتيجة لمواقف بكر صدقي العدائية من حركة القومية العربية. وخططه لتصفية كافة الضباط القوميين داخل الجيش، وقد تم اغتيال بكر صدقي بتحريض من ضباط الكتلة القومية حيث كان قسم منهم يعمل في الموصل[134] ففي الثامن من شهر اب 1937، كان بكر صدقي ينتظر في مطار الموصل. وهو في طريقه الى تركيا لحضور المناورات فيها، حيث تم اغتياله باطلاق النار عليه علانية من قبل جندي يعمل في مستودع احدى السرايا.[135]

تعرضت وزارة حكمت سليمان الى هزة قوية بعد اغتيال بكر صدقي، مما اجبرها على تقديم الاستقالة في 17 اب 1937.[136]

وللأمانة التاريخية، ان حكمت سليمان بعد استقالة وزارته، يبدوا انه ندم على كل ما فعله بصديقه القديم ياسين الهاشمي، فسافر الى الشام ووقف على قبر ياسين الهاشمي وردد ثلاثاً. سامحني يا ياسين. سامحني يا ياسين. سامحني يا ياسين.[137]

الخاتمة

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات التي شخصت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد وفاة الملك فيصل الأوّل وكالآتي:

1- بناءً على ما اجمع عليه المؤرخون على ان الملك فيصل الأوّل كان من الشخصيات القوية التي تتمتع بقابليات عظيمة أهلته ليكون المسيطر الوحيد على رجالات العراق وشؤون الدولة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فان وفاته تركت فراغاً في حياة العراق السياسية تمثلت ببروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

2- ادى انتهاء دور الأحزاب السياسية بعد زوال الانتداب الى ضعف المعارضة في مجلس النواب، مما ادى الى سيطرة الوزارة على مجلس النواب عن طريق التحكم بالانتخابات البرلمانية.

3- نتيجة لضعف دور المعارضة في البرلمان، فان المعارضين للوزارات لجأوا الى استعمال العشائر لإسقاط تلك الوزارات، وتحديداً للمدة من 1933 – 1935، بينما لجؤوا المعارضون الى إسقاط وزارة ياسين الهاشمي الثانية باستعمال الجيش بعد فشل العشائر في إسقاطها.

الهوامش:

(1) موسى علي الطيار، اضواء على مقتل الفريقين، جعفر العسكري وبكر صدقي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، د. ت، ص 9.

(2) وميض جمال عمر نظمي واخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، د. ت، ص 186.

(3) مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط1، بغداد، 2002م، ص 649.

(4) وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية، بغداد، 1987، ص 34.
(5) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، 1897– 1968، مطبعة الاديب، بغداد، 1997، ص63.
(6) مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص 649.
(7) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، 1946، ص 83.
(8) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مطبعة دار افاق عربية، د.ت، ص 68.
(9) صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة 1936 في العراق، ممهداته، أحدثه، نتائجه، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب وهيئة الدراسات العليا في جامعة بغداد، 1973، ص 42.
(10) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، ط4، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1974، ص 39.
(11) فاتن محيي محسن، مير بصري، سيرة وتراث، ط1، دار ميزوبوناميا، بغداد، شارع المتنبي، 2010م، ص 90
(12) حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، موسوعة المعارف للمطبوعات، د. م، د. ت، ص 59.
(13) د.ك.و. محاضر مجلس النواب الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933 الجلسة الرابعة 23/آذار/1933، ص18.
(14) قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية، 1892– 1965، دار الحوراء للطباعة والنشر، بغداد، د.ت، ص 85.
(15) يراد بكلمة (الوطنيين)، أعضاء الحزب الوطني الذي يتزعمه جعفر ابو التمن.
(16) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث، 1900– 1950، ج2، ط1، 1988، مطبعة حسام، ص 379.
(17) قيس جواد علي الغريري، المصدر السابق، ص 86.
(18) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص 59.
(19) خولة طالب لفته، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885– 1951، مطبعة الاديب البغدادية، 2003م، ص 167.
(20) العقيد جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ط1، دار المثنى للطباعة، بغداد، 1983، ص 139.
(21) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2010، ص 78.
(22) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 382.
(23) قيس جواد علي الغريري، المصدر السابق، ص 92.
(24) صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص 44.
(25) محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص 54.
(26) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 382.
(27) قيس جواد علي الغريري، المصدر السابق، ص 94.
(28) لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933– 1939، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987م، ص 67– 68.
(29) طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية، 1890– 1958، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب– جامعة بغداد، 1991، ص 64.

(30) طارق مجيد تقي العقيلي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط1، 2012، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ص 183 ؛ محاضر مجلس النواب الاجتماع غير الاعتيادي الجلسة الثالثة 12/تشرين الثاني/ 1933، ص8.

(31) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 79– 80.

(32) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 383.

(33) طارق يونس عزيز السراج، المصدر السابق، ص 70.

(34) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بيروت، 2011م، ص 226.

(35) طارق يونس عزيز السراج، المصدر السابق، ص 70.

(36) عباس كاظم جابر العبودي، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق– 1894– 1958، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2012م، ص 78.

(37) سعاد رؤوف قيس محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932– 1945، ط1، 1988، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، ص 19.

(38) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، المصدر السابق، ص 14.

(39) صفاء عبد الوهاب مبارك، المصدر السابق، ص 45.

(40) مذكرات توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 226– 227.

(41) سعاد رؤوف شير محمد، المصدر السابق، ص 19.

(42) طارق يونس عزيز السراج، المصدر السابق، ص 78.

(43) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 86.

(44) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 86.

(45) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص 24.

(46) طارق يونس عزيز السراج، المصدر السابق، ص 78.

(47) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 82.

(48) تسنم جميل المدفعي رئاسة مجلس الوزراء فضلاً عن وزارة الداخلية بالوكالة.

(49) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، المصدر السابق، ص 23– 24.

(50) صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص 46.

(51) محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية 1941، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م، ص 53.

(52) طارق يونس عزيز السراج، المصدر السابق، ص 81.

(53) جمعة عليوي الخفاجي، علي جودت الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958،ط1، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014م، ص118.

(54) اسامة كاظم مغتاض الغراوي، المؤسسة العسكرية والامنية في مناقشات مجلس النواب 1925– 1958، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص 123.

(55) موسى علي الطيار، المصدر السابق، ص 10– 11.

(56) طارق مجيد تقي العقيلي، المصدر السابق، ص 184.

(57) فاضل رضا الشرع، الانتخابات النيابية في العراق 1933– 1958، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012م، ص 133.

(58) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1935، 12/كانون الثاني/ 1935، ص13 .
(59) جريدة الاستقلال، الخميس 6/كانون الأوّل/1934.
(60) اسامة كاظم مغتاض الغراوي، المصدر السابق، ص 123.
(61) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص 60.
(62) محمود الدرة، المصدر السابق، ص 54.
(63) عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنوالس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000م، ص 16.
(64) محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص 64.
(65) محمود الدرة، المصدر السابق، ص 64.
(66) محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص 64.
(67) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، المصدر السابق، ص 55.
(68) سعاد رؤوف شير محمد، المصدر السابق، ص 25.
(69) قيس جواد علي الغريري، المصدر السابق، ص 97.
(70) توفيق السويدي، مذكراتي، المصدر السابق، ص 229.
(71) صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص 48.
(72) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره السياسي في العراق حتى عام 1936، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب وهيئة الدراسات العليا في جامعة بغداد، 1974م، ص 451– 452.
(73) جعفر لطفي فرج، المصدر السابق، ص 96.
(74) محمود الدرة، المصدر السابق، ص 56.
(75) مذكرات عبد العزيز القصاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009م، ص 269.
(76) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، المصدر السابق، ص 72.
(77) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودروه في السياسة العراقية حتى عام 1936، المصدر السابق، ص 453.
(78) طارق يونس عزيز السراج، المصدر السابق، ص 85– 86.
(79) جريدة الاستقلال، الاربعاء 30/آذار/ 1935.
(80) مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، د.م، د.ت، ص 66.
(81) سليم حسين ياسين التميمي، الاتجاهات القومية في مناهج الوزارات العراقية 1921– 1941، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب– جامعة بغداد، 1989م، ص 87.
(82) قيس جواد علي الغريري، المصدر السابق، ص 98.
(83) محمد علي عويد الدليمي، المصدر السابق، ص 66.
(84) سعاد رؤوف شير محمد، المصدر السابق، ص 26– 28.
(85) محمود الدرة، المصدر السابق، ص 57.
(86) صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص 68.
(87) F.O: 371-18945 6164. E2245-278-39, Confidential British Government Archives, No, 8, Clark Kerr to John Simon, No, 171, Aprril 8, 1935.
(88) حازم المفتي، العراق بين عهد ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، د. ت، ص 78.
(89) موسى علي الطيار، المصدر السابق، ص 12.

* هي إحدى عشائر بني ركاب والتي يرجع نسبها الى ربيعة العدنانية. نزحت مجاميع منها من ناحية الفجر في محافظة ذي قار، وتوجهت إلى الصويرة والمحاويل لتسكن هناك وكنتيجة للمصاهرة أصبحوا من عشائر زبيد. للمزيد ينظر: ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، ج2، ط1، بغداد، 1992، ص24.

(90) محمود الدرة، المصدر السابق، ص 60.

(91) ابراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث، ط2، مطبعة دار الكتب، 1978م، ص 68.

(92) صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص 78.

(93) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 398.

(94) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 104.

(95) سامي عبد الحافظ القيس، دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، 2009، ص 96.

(96) صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص 85- 86.

(97) سامي عبد الحافظ القيس، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1936، رسالة مقدمة الى كلية الاداب وهيئة الدراسات العليا، جامعة بغداد، 1974، ص559.

(98) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص 64.

(99) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره السياسي حتى عام 1936، المصدر السابق، ص 565.

(100) حازم المفتي، المصدر السابق، ص 76.

(101) محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص 69.

(102) حازم المفتي، المصدر السابق، ص 76.

(103) حازم المغني ، المصدر السابق، ص 86- 87.

* ظهرت جماعة الأهالي في العراق على يد بعض الشباب المثقف الذين أكملوا دراستهم في الخارج ومنهم (عبد الفتاح إبراهيم، ومحمد حديد، و درويش الحيدري). للمزيد ينظر محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص ص 50 – 51.

(104) حنان عبد الكريم خضير، الحركة القومية في العراق بين عامي 1932- 1941، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية، 1985، ص 42.

(105) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق 1920- 1936، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية- الجامعة المستنصرية، 1985، ص 190.

(106) صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص 112.

(107) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، المصدر السابق، ص 220- 221.

(108) محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص 78.

(109) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره السياسي، المصدر السابق، ص 569.

(110) حازم المفتي، المصدر السابق، ص 95.

(111) مذكرات جعفر العسكري، دار السلام، لندن، 1988، ص 183- 184.

(112) طالب مشتاق، اوراق ايامي، ج1، 1900- 1958، ط1، دار الطليعة- بيروت، 1968، ص 230.

(113) ابراهيم الراوي، المصدر السابق، ص 183.

(114) طالب مشتاق، ايام النكبة د.م، د.ت، ص 60.

(115) حازم المفتي، المصدر السابق، ص 100.

(116) موسى علي الطيار، المصدر السابق، ص 29.

(117) حامد فرج عبد الحسين، علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق 1940–1958، ط1، دار أمجد للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2018، ص ص 38–39.
(118) طالب مشتاق، ايام النكبة، المصدر السابق، ص62، مذكرات حسن الطريحي، ط1، المدى للنشر، 2006، ص 131.
(119) حازم المفتي، المصدر السابق، ص 102.
(120) محمود رامز ودوره السياسي في العراق، 1875– 1958، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب علاء كاظم جاسم الوائلي، الى مجلس كلية التربية – الجامعة المستنصرية، 2013، ص 68– 70.
(121) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 404.
(122) علاء كاظم جاسم الوائلي، المصدر السابق، ص 68– 70.
(123) سليم طه التكريتي، مولود مخلص، بطل معركة وادي موسى في الثورة العربية الكبرى، مطبعة الدار العربية، بغداد، د.ت، ص 64.
(124) مذكرات طه الهاشمي، 1919– 1943، منشورات دار الطليعة، بيروت، ص 195.
(125) طارق مشتاق، اوراق ايامي، المصدر السابق، ص 247.
(126) مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص 653.
(127) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 404.
(128) حازم المفتي، المصدر السابق، ص 137.
(129) نجم الدين السهرودي، التاريخ لم يبد غداً، ط1، 1988، ص 34.
(130) مذكرات توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 241.
(131) سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص 64.
(132) ضياء يونس، سكرتير مجلس الوزراء. صديق ياسين الهاشمي.
(133) محمود الدرة، المصدر السابق، ص 75.
(134) وليد سعيد محمد الاعظمي، المصدر السابق، ص 37.
(135) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص 160.
(136) علاء كاظم جاسم الوائلي، المصدر السابق، ص 70.
(137) مقابلة مع الاستاذ ندى علي ممتاز الدفتري، حفيد ياسين الهاشمي، 18 شباط، 2018.

المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

1. د.ك.و. محاضر مجلس النواب – الاجتماع غير الاعتيادي لعام، 1933.
2. د.ك.و. محاضر مجلس النواب – الاجتماع الاعتيادي لعام، 1935.
3. F.O: 371-18945 6164. E2245-278-39, Confidential British Government Archives, No, 8, Clark Kerr to John Simon, No, 171, Aprril 8, 1935

ثانيا: الكتب العربية

4. ابراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث، ط2، مطبعة دار الكتب، 1978م.
5. ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2010.

6. اسامة كاظم مغتاض الغراوي، المؤسسة العسكرية والامنية في مناقشات مجلس النواب 1925-1958، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2014.
7. توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بيروت، 2011م.
8. جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ط1، دار المثنى للطباعة، بغداد، 1983.
9. جمعة عليوي الخفاجي، علي جودت الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958،ط1، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014م.
10. حازم المفتي، العراق بين عهد ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، د. ت.
11. حامد فرج عبد الحسين، علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق 1940-1958، ط1، دار أمجد للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2018.
12. حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، موسوعة المعارف للمطبوعات، د. م، د. ت.
13. خولة طالب لفته، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885- 1951، مطبعة الاديب البغدادية، 2003م.
14. سامي عبد الحافظ القيس، دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، 2009.
15. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث، 1900- 1950، ج2، ط1، 1988، مطبعة حسام.
16. سعاد رؤوف قيس محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932- 1945، ط1، 1988، مطبعة اليقظة العربية، بغداد.
17. سليم طه التكريتي، مولود مخلص، بطل معركة وادي موسى في الثورة العربية الكبرى، مطبعة الدار العربية، بغداد، د.ت.
18. طارق مجيد تقي العقيلي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط1، 2012، مطبعة جعفر العصامي، بغداد.
19. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، ط4، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1974.
20. فاتن محيي محسن، مير بصري، سيرة وتراث، ط1، دار ميزوبوناميا، بغداد، شارع المتنبي، 2010م.
21. قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية، 1892- 1965، دار الحوراء للطباعة والنشر، بغداد، د.ت.
22. لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987م.
23. مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط1، بغدادن 2002م649.
24. مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، 1946.
25. محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، 1897- 1968، مطبعة الاديب، بغداد، 1997.

26. محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية 1941، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م.
27. موسى علي الطيار، اضواء على مقتل الفريقين، جعفر العسكري وبكر صدق، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، د. ت.
28. نجم الدين السهرودي، التاريخ لم يبد غداً، ط1، 1988.
29. نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مطبعة دار افاق عربية، د.ت.
30. وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية، بغداد، 1987.
31. وميض جمال عمر نظمي واخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، د. ت.

ثالثا: الرسائل و الاطاريح

32. حنان عبد الكريم خضير، الحركة القومية في العراق بين عامي 1932- 1941، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية، 1985.
33. سامي عبد الحافظ القيس، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1936، رسالة مقدمة الى كلية الاداب وهيئة الدراسات العليا، جامعة بغداد، 1974.
34. سليم حسين ياسين التميمي، الاتجاهات القومية في مناهج الوزارات العراقية 1921- 1941، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب- جامعة بغداد، 1989م.
35. صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة 1936 في العراق، ممهداته، أحدثه، نتائجه، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب وهيئة الدراسات العليا في جامعة بغداد، 1973.
36. طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية، 1890- 1958، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب- جامعة بغداد، 1991.
37. طالب مشتاق، اوراق ايامي، ج1، 1900- 1958، ط1، دار الطليعة- بيروت، 1968.
38. عباس كاظم جابر العبودي، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق- 1894- 1958، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2012م.
39. عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنوالس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000م.
40. علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق 1920- 1936، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية- الجامعة المستنصرية، 1985.
41. علاء كاظم جاسم الوائلي، محمود رامز ودوره السياسي في العراق، 1875- 1958، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية - الجامعة المستنصرية، 2013.
42. فاضل رضا الشرع، الانتخابات النيابية في العراق 1933- 1958، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012م.

رابعا: المذكرات

43. مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، د.م، د.ت.
44. مذكرات جعفر العسكري، دار السلام، لندن، 1988، ص 183- 184.

45. مذكرات طه الهاشمي، 1919– 1943، منشورات دار الطليعة، بيروت.
46. مذكرات عبد العزيز القصاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009م.

خامسا: الجرائد

47. جريدة الاستقلال، الخميس 6/كانون الأوّل/1934
48. جريدة الاستقلال، الاربعاء 30/آذار/ 1935

Recognize of Unstaibility Polities in Iraq After Death First King Faisl

M.M. Hamid Forag Abdel Husien

Abstract

This study sheds light on the historical period that Iraq experienced during the period 1933-1937, which witnessed serious and dangerous events. The most prominent of these was the death of King Faisal I, which caused a difference in the political balance and exacerbated the political competition among the veterans. Address the ministries formed during this historic period and the political instability in its time.

This study was based on important historical documents from the files of the Royal Court, as well as Arabic and Arabic books, letters and thesis, and books on this period.